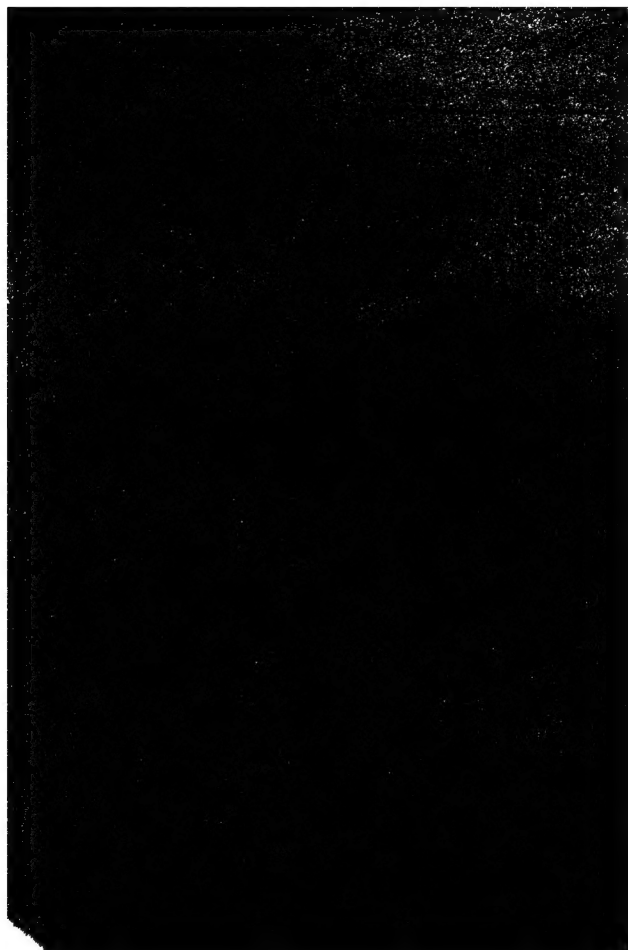


0
30



نظام ضرائب الأتبان

لحضرة الأستاذ عبد الحليم الياس نصير

عضو مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية

كلمة تمهيدية

شرعت الحكومة المصرية في اتخاذ الاجراءات التمهيدية لتعديل ضرائب الأتبان . وأصبح واجب الزداع أن يوجهوا كل عناية لبحث موضوع الضرائب . وهى تمسهم مباشرة وتستغرق نصيباً كبيراً من ثمراتهم وتقطع شطراً عظيماً من أرباحهم وقبل أن نخوض في بحث للمشروع الذى وضع لتعديل الضرائب، يجدر بنا أن نبين بعض عيوب النظام الحالى لنتبين ما إذا كان النظام الجديد سيكفل درء هذه المآخذ أم أمهلها

ونعهد لذلك بنظرة أولية في الفدان المصرى وبكلمة في تكييف ضريبة الأتبان من الناحية التشريعية والمالية

الفدان المرقى ومقوى الملكية الزراعية

الفدان للمصرى هو أنفس ما نملك مصر ، وأعظم مناجم الذهب للمصرى الذى لا تنضب كنوزه ، وهو العمود القفرى في كيان مصر وبناء استقلالها ولم يكتسب للمصريون حق للملكية الزراعية بجدم ومالم نجسب ولكن أيضاً بفضل ما بذله الآباء والأجداد من تضحيات غالية ، وضرائب جائرة . وما تاريخ للملكية في مصر إلا تاريخ الحرية الفردية . وكانت القاعدة في العصور الحالية أن الرعية وما ملكت يداها ملك لها

ومنذ خمسة وأربعين عاماً نظّر الشعب للمصرى باستكمال ركن من أركان حقوقه المدنية بإماحة للملكية الفردية بغير تفریق بین الطبقات والأشخاص ، وفرضت ضرائب الأتليان من ذلك الوقت فقط بالمساواة على أساس مالى اقتصادى ، وأصبح الفدان محلاً للتصرفات وللمعاملات

تکلیف الضريبة العقارية

لا نزاع أن كل صاحب تكلیف عليه واجب للدولة أن يؤدي فريضة من المال إلى خزائنها حتى يتسنى للحكومة الاضطلاع بإدارة المصالح العامة والتهوض بالعمران والقيام برعاية مرافق الرعاية وإقامة العدل وحماية الأمن العام وصحة السكان وسلامة الحدود وتنقيف الشعب ورفاهيته

والضريبة العقارية الزراعية تكلیف على الملكية الزراعية وهي فرض على كل أرض منتجة . وتعتبر من ناحية الاصطلاح الفنى للمالى « ضريبة » ؛ لأن للمول يؤديها إلى الدولة ، وهي حرة فى توجيهها إلى أى مرفق من مرافق الدولة . فهى ضريبة يدفعها المول لتمكين الحكومة من القيام بخدماتها العامة التى يجب أن يتضامن كل قادر على أداء حصته من ربحه لاستدامتها بصرف النظر عما يعود عليه شخصياً من النفع الخاص ، فان مصالح الدولة وحدة لا تنجزاً . ولذلك لا تعد الضريبة العقارية التى يدفعها المول رسماً ، فان « الرسم » هو الذى يدفع إلى الحكومة أو الأشخاص المعنوية مقابل « خدمات خاصة » مثل الرسوم القضائية التى يدفعها للتقاضى إلى خزانة المحكمة لتضية خاصة به لا تعنى سواء

قواعد الضريبة

اصطلاح علم المالية على أن الضريبة العادية يجب أن تتوافر فيها الشروط المعروفة بدستور الضرائب وهى : —

(١) المدل : فيكون التكليف متناسباً مع حقيقة صافي إيراده (٢) الوضوح أو اليقين : أى تكون الضريبة علنية مستقرة ثابتة وأن يحدد مقدارها (٣) التيسير أو اللامعة بحسن اختيار المرافق الغزيرة التى تفرض عليها ومواقيت الحماية وعدم مضادة المسكنين فى عاداتهم ، فضريبة أرض حديقة البرتقال تجبى فى موسم البرتقال لا فى موسم القطن أو حصاد القمح مثلاً (٤) الاقتصاد فى نفقات التحصيل ، تفضل الضرائب القليلة الكلفة فى التحصيل (٥) الاعتدال فى التقدير حماية للأثروات ونحاشياً لعرقة الانتاج وشل النشاط القومى (٦) للرونة ليتسنى تعديلها وفق الظروف (٧) التعميم فتسرى الضريبة على كافة الأفراد القادرين

ملاحظات على نظام الضرائب القائم المقرر بقانونه ١٠ مايو سنة ١٨٩٩

أولاً — مدة السريانه : جعل مدة سريان العمل بالضرائب للفترة ثلاثين عاماً تنتهى فى مختلف المديرىات فى مواعيد مختلفة تقع فى الفترة بين نهائى عام ١٩٣٤ بالنسبة لمديرية الشرقية وعام ١٩٤١ بالنسبة لبني سويف وهذا أساس جامد تنقصه المرونة . والواقع أنه لبث أربعين عاماً بدون تغيير مطلبته مصلحة المسكنين ، فان تقدير القيمة الإيجارية يرجع إلى عام ١٨٩٦ ، ومذ ذاك استجذبت مشروعات الرى التى أفادت مناطق وأضررت بأخرى كما حصل ببعض أراضى مديرتى المنوفية والقليوبية : أهمل أمر الصرف فيها رغم الرى المستديم ؛ وكما حصل فى بعض مناطق مديرية بني سويف وأبوصير للملق والحافر وبني عدى والليمون وبهيشين بمركز الواسطى ، حيث للساحات الواسعة الساسعة مع قلة الأيدي وريادة الصرف تضال إنتاجها وقل عطوؤها ، ومنها مالا يفل حتى المال الحر — على حد تعبيرهم — بعد أن كانت قبل للمشروعات جنة تفيض لبناً وعسلاً

ومع ذلك فقد وقف هذا القانون الطويل الروح حجر عثرة دون دفع الضرر عن أصحاب الأطنان التى ساء إنتاجها عن وقت ربط ضرائها العالية ؛ وقد استطاع أحد الطرفين ، وهو الطرف الحكومى ، أن يعدل فى الضرائب قبل الأجل المحدد لتعديلها ، وذلك بما فرضه من الضرائب الإضافية ؛ بينما الطرف الثانى ، وهو الأهالى ،

لم يستطع إتقاصاً لهذه الضرائب

ثانياً — سعر الضريبة : إن معدل ضريبة الأطنان الذى جعل ٢٨ر٦٤ فى المائة من الإيجار قد وضع فى القرن التاسع عشر ، فى زمان غير زماننا وظروف غير ظروفنا ؛ وإذا اعتبر عند فرضه أساساً عادلاً فقد دل الاختبار على أنه لم يعد صالحاً لعصرنا ، وذلك لتنوع أبواب ميزانية الإيرادات ولما طرأ على الانتاج الزراعى والمساحة المزروعة وما طرأ على الملكية الزراعية وارتفاع مستوى معيشة الزراع والفلاحين وتبدل القدرة الشرائية لأصحاب الأطنان ونحو عدد السكان

ثالثاً — الضرائب الإضافية : لم تصح الضريبة العقارية التى ربطت بمسوم ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ هى كل ما يدفعه مالك الأرض الزراعية إلى خزانة الدولة فقد ربطت عليه ضرائب متنوعة ، وفرضت عليه أعباء مالية مباشرة وغير مباشرة ، نذكر منها : أعباء ضرائب خفر القرى ، وتزيد على مليون جنيه فى السنة ، ورسم مجالس المديرية وتبلغ ٦٧٦٥٢٩ جنيهاً فى السنة ثم ضريبة إصدار القطن وهى للقطن الشعر بمعدل ٢٠ قرشاً لكل ١٠٠ كيلوجرام يضاف إليها عوائد رصيف عشرون ملياً ثم ضريبة بذرة القطن بمعدل ١٥ ملياً لكل ١٠٠ كيلوجرام يضاف إليها عوائد رصيف بمعدل عشرة فى المائة من رسم التصدير . وقد بلغ للصدر من القطن ٨٥٤٩٣٤٧ قنطاراً فى سنة ١٩٣٥ كما صدر من مصر فى العام نفسه ٣٠٧٩٨٧١ أردب بذرة قطن

ثم رسم إنتاج قصب السكر الذى تتقاضاه الحكومة من شركة السكر ، ويقع عبئه على أصحاب الأطنان المستقلة بقصب السكر كما يصيب المستهلكين (ومعظمهم من الزراع والعلاحين)

ثم رسوم حفر التربة الابراهيمية وغيرها

ثم رسوم سكك زراعية الخ : هذا غير ما دفعه الزراع من رسوم وضرائب لم تبلغ إلا أخيراً مثل رسوم الدخولية على منتجات الزراع التى تدخل المدن وكانت عبئاً

على منتجات القرى المصرية وكذا ضرائب إنتاج القطن والأرز . وإنى ليخطئنى العد إذا حاولت حصر أعباء الضرائب الإضافية على الأطنان ، فضلا عن تعلية ضرائب كثير من أطنان الوجه القبلى بعد تقرير الضرائب الأصلية عليها بسنوات .

تراير الضرائب غير المباشرة

يضاف إلى أعباء الأطنان ما يدفعه الزراع بطريق غير مباشر باعتبارهم الشطر الأكبر من المستهلكين ، فيحتملون أعباء أكبر نصيب من الرسوم الجركية ، خصوصا بعد التعديلات التى رفعت من نسبتها ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وهو التاريخ الذى استوردت فيه الحكومة المصرية حريتها فى تعديل التعريفة الجركية .

مناهب التمهيل وعجز الممولين

ولا يخفى أن فداحة الضرائب أعجزت الفلاح عن سدها ، فجرد الفلاح من ملكه ومصدر حياته لسد الضرائب المستعقة على أرضه ، ولجأت الحكومة أكثر من مرة إلى طرق شاذة فى تحصيل الضرائب المقارية ، وأيس العهد ببيع إيات الحرب الكبرى الأخيرة عند ما كانت تنقضى الحكومة المصرية الحلى الذهبية لنساء الزراع وقاء لضرائب الأطنان ، وأنشأت وزارة المالية لذلك مكاتب فى جميع الديريات خصيصا لهذه المهمة

وقد اتصلت بنا أثناء الأزمة الاقتصادية الحالية أنباء للتلاعب التى يمانها للمولون فى تسديد ضرائب الأطنان وخفر القرى والعرب . وقد نشرت الجريدة الرسمية ألوف البيوع الادارية لأراضى من تأخر وا فى تسديد الأموال ، وضع الزراع بالكسوى فى كل مكان من فداحة نيرها ، وقد أمست تستغرق أقواتهم وتشل نشاطهم وتقتض مضاجعهم وانبرت الهيئات الزراعية تبسط قضية الزراع أمام ولاد الأمور ، وفى مقدمتها النفاة الزراعية

مساهمة النقابة الزراعية

وللحقيقة والتاريخ تنوه بأن النقابة الزراعية المصرية العامة قد أدت واجبها في ذلك خير أداء ، وقد ناضلت النقابة عن مطالب الزراع لدى جميع الدوائر الحكومية طوال سنى الأزمة حتى فازت في إقناع الحكومة بمحااجة للمولدين إلى التدارك العاجل بالتجاوز عن جانب من الضرائب ثم بالمسارعة إلى اتخاذ الأهبة لتعديل الضرائب على أساس يخفف فداحتها ويهون حملها . وقد ظفرت النقابة بما سمت وحقق الله رجاءها رابعاً — ضرورة ضريبة الفدان : — جاء بالمادة السابعة من دستور ضرائب الأطنان الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ أنه « لا يسوغ فى أى حال من الأحوال أن تزيد أطنى ضريبة عن ١٦٤ قرشاً عن الفدان الواحد » . وحكمة هذه المادة واضحة من الظروف التى صدر فيها هذا القانون الذى أرادت به الحكومة توطيد ماليها على أساس العدل ومراعاة للقدرة الحقيقية للسكان . وكأنه أراد أن يلقى درساً على ساسة الدهر السابقين الذين نشر بوا مدى القرن الحالى بحب إقبال الفلاح بفادح التكاليف والاستئثار بريع الأرض واستنجاة تسخير الفلاح ، فوضع للشرع للمالى حداً لندوة ضريبة الفدان وخطر تجاوزها ، ولكن الحكومة المصرية عمّلت فى الواقع من هذا القيد بوسائل شتى بسطناها فيما تقدم

والاصلاح الذى يرجوه أصحاب الأطنان أن يوضع حد أعلى لضريبة الفسدان يوافق حقيقة الدخل الآن ، ويراعى فى تقديره ما فرضته الحكومة من تكاليف أخرى مستترة أو غير مباشرة هى التى أثمت إيرادات الدولة ، كما يراعى فى تقدير تلك الندوة مبدأ حماية للملكية الزراعية وتوخى تخفيف تكاليفها . لأنها للصدر الرئيسى لحياة السكان ولسائر وجوه السكسب التى يظفر بها غير أصحاب الأطنان من البيوت المالية والشركات والتجار وأرباب الصناعات الواهرة

لهذا يحسن أن يكون الحد الأقصى لضريبة الفدان ١٢٤ قرشاً ، ويؤدى

الزراع الجانب الأكبر من كافة موارد الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وم
بمصدر هذا الاحتياطي العظيم الذى ليس له نظير فى أية حكومة فى هذا العصر
فهل يجوز مع كل هذا أن نقر استمرار سعر ضريبة الأقطان عالية كما هى ؟
هذا مالا نرتضيه لأنفسنا ولا للحكومتنا خصوصاً بعد أن ثبت عدم التكافؤ وللوازنة .
فهناك ميزانية للحكومة متوازنة وطيدة ، واحتياطي ضخم يقابله ميزانية مخجلة لأصحاب
الأقطان وعجز طويل المدى عن القيام بفروض الضرائب المقررة عليها ، وإجراءات
متواصلة لبيع المحاصيل جبرياً ونزع ملكية الأقطان من المتأخرين وفاء للضرائب .
فأى منطق هذا ؟

ولو كان سعر الضريبة مرتعاً لتتنشئ مع ظروف الزمان والتقلبات الاقتصادية
ولانتقت للملكية الزراعية غير قليل من الكوارث ولظلت ضريبة الأقطان فرضاً هيناً
ميسوراً وظلت تكاليف الحياة على أصحاب الملكيات الزراعية ، ولتفادت أسرات
كثيرة وبيوت رفيعة أهوال النضيعة ومذلة البيوع الجبرية ونزع للملكية ، وهو
ما نرجو أن يتداركه للشرع المالى فى التعديل الجديد لضرائب الأقطان . والآن نعرض
إلى مشروع التعديل الجديد الذى قامت بوضعه اللجنة للمشكلة برئاسة حضرة صاحب
العزة على المنزلاوى بك ، بناء على قرار مجلس الوزراء سنة ١٩٣٣

ملاحظات على المشروع الجديد

الدين العمومى والضرائب

أولاً — جاء فى تقرير اللجنة التحضيرية لتعديل الضرائب أن « اللجنة لاحظت
من بادى الأمر أنه قد يكون مما لا يدركه الامكان إقناص الضرائب بصفة عامة ، لأن
ما يجبى منها الآن هو ٥٢٠٠٠٠٠ جنيه لا يزيد ما هو غير مخصص منه لصندوق الدين
على مائتى ألف جنيه ، والباقي وقدره خمسة ملايين من الجنيهات مربوط على المديريات
المخصصة لصندوق الدين بالتطبيق دولى سنة ١٩٠٤ » .

إذن أعلنت اللجنة رأيها من بادية الأمر في كمية ضرائب الأتليان، فتهت عن إنقاصها عما هي عليه الآن بجملة أن الاتفاق الدولي لسنة ١٩٠٤ قد يتأثر بانقاصها « فيتمرض في الظروف المحتملة مقدار ما يجي إلى أن ينقص عن حاجات الليزانية »

ولكن الأمر العالي الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بناء على اقتراح الدول الدائمة قد تواضع حين غالت اللجنة التحضيرية ، إذ نص الأمر العالي بالمادة ٣٦ على أنه « ليس للحكومة الحق في تعديل ضرائب الأتليان في المديرية المذكورة بالمادة ٣٠ (جميع المديرية عدا قنا) ؛ إلا بعد تصديق الدول إذا كان هذا التعديل يحلل الإيرادات تنقص عن أربعة ملايين جنيه » . وجاء بالمادة ٣٠ ما نصه « قد ثبت في تاريخ صدور هذا القانون أن ما يتحصل من الضرائب العقارية يبلغ ٤٢٠٠٠٠٠ جنيه مصري ، وأن ما يلزم سنوياً للدين بما فيه مصاريف صندوق الدين يبلغ ثلاثة ملايين وستة ألف جنيه مصري » . ولكن اللجنة التحضيرية تنزع من عندها بأرقام لم يصح اتفاق سنة ١٩٠٤ ولا الأمر العالي الصريح في أساسه ومدا ، وهو لا يقيدنا في تعديل الضرائب قط الا اذا كان التعديل ينقص الإيرادات عن أربعة ملايين ، عندئذ فقط تؤخذ مصادقة الدول . ولكن اللجنة التحضيرية ترى مع هذا النص الواضح أنه مما لا يدركه الامكان إنقاص ضرائب الأتليان عن خمسة ملايين ومائتي ألف جنيه

والواقع أنه يمكن بداهة إنقاص ضرائب الأتليان إلى أربعة ملايين الجنيهات بدون حاجة إلى تصديق الدول ، وذلك نص القانون كما بينا . وفصلاً عن هذا فبالرجوع إلى التقرير السنوي لصندوق الدين عن سنة ١٩٣٥ نجد أن الحصة السنوية للدين العمومي التي يتقاضاها للدائنين ذلك الصندوق هي ٣٥٤٧٧٣٧ جنيهًا ، بما في ذلك نفقات صندوق الدين السنوية البالغة ٤١٤٦٠ جنيهًا مصريًا

يقابل ذلك أن مجموع الديون المنوطة بصندوق الدين (وهو المضمون والممتاز واللوحد) كان ٨٤٠٠٨١٩٠٨٠٠ جنيهًا مصريًا في وقت الاتفاق سنة ١٩٠٤ ، وكانت الحصة السنوية بما فيها نفقات الصندوق ٣٧٠٠٠٠٠ جنيه فقط الآن ٥١٢٦٢

جنباً عما كانت ، كما أن الدين العمومى المكفول بضرائب الأطنان أخذ في التناقص
أيضاً وهو يبلغ حوالى ٨٨٤٠٠٠٠٠ جنيه مصرى فى ٣٠ إبريل سنة ١٩٣٦
(بالعملة الورقية)

وإذن يكون من النصف ضد أصحاب الأطنان أن يعمد مشرع العمر الحاضر
إلى عدم إقاص مستوى كمية أعباء ضرائب الأطنان باسم الدين العمومى أو الاتفاق
الدولى أو الأمر العالى الصادر فى سنة ١٩٠٤

لهذا نرجو ألا تتقيد وزارة المالية عند تحديد ضرائب الأطنان فى التعديل
الجديد بتوصية اللجنة التحضيرية بعدم إقاص الضرائب للاعتبارات للتقدمة التى بينا
ما فيها من خطأ التقدير

نظام ضرائب الأقطيان

المقررات

خلاصة للبادئ، التي يحسن مراعاتها في التعديل الجديد لضرائب الأقطيان : —
أولاً — قيمة الضريبة : يراعى في تقدير كمية الضرائب الأميرية على الأقطيان أن تكنفى لحد المطلب السنوى للدين العمومى ومطلب مجالس المديرىات ، وأن تكون أعلى فئة للضرائب الأميرية على الفدان بما فى ذلك رسوم مجالس المديرىات وغيرها ١٢٤١ قرشاً، وأدنى فئة ١٠ قروش

وتقسم فئات ضرائب الأقطيان بحسب قيمتها الإيجارية إلى عشرين درجة ، ويكون الفرق التصاعدى بين كل درجة وما يلها ستة قروش وينص فى صلب قانون تعديل الضرائب المقارية الزراعية على أنه لا يجوز تحميل الفدان تكاليف جديدة أو رسوماً أخرى

ثانياً — أساس تقرير الضريبة : تقدر ضريبة الأقطيان على أساس صافى الربح السنوى ويقوم بإيجار المثل للفدان بعد استئزال نفقات الصيانة واستهلاك حصة رأس المال ؛ وذلك لأن هذه النفقات تختلف باختلاف الجهات واختلاف للملاك .

ومن العدل أن يتخذ صافى الربح من الفدان أساساً لما يفرض على المالك دفعه إلى خزانة الدولة ؛ لاجتماع إرادته دون استئزال النفقات التى يحتملها للحصول على هذا الإيراد

ثالثاً — محدد القيمة الإيجارية للفرامه : على أساس الحالة الاقتصادية فى عام ١٩٣٥ ، مع مراعاة القواعد المعروفة فى تقدير الإيجار بملاحظة قيسة عن الفدان ، مع تقدير الظروف التى تم شراء الأرض فيها ومعدن الأرض ودرجة جودتها والرى والصرف وتوافر الأيدى العاملة وخبرة الأهالى الزراعية والمواصلات وصنع الأرض وقربها أو بعدها من المساكن والأسواق ونوع المحاصلات ودرجة الإنتاج العادى والمناخ والأمن والأخلاق السائدة بالمنطقة وأسعار المحاصلات والحالة الاقتصادية والمالية المحلية.

والعادة والعرف في المعاملات ومدى تأثر الأرض بالمنافع العمومية والشروط الجديدة التي تمت فعلا ومبلغ ما تتأذى به الأطنان من مشروع بدىء فيه مع مقارنة عقود إيجار أرض الحوض بعقود الأحواض المائلة دون التقيد بما فى العقود

رابعاً — أملى سريانه الضريبة : يسرى التعديل الجديد لضرائب الأطنان لمدة عشرة أعوام ، ويطبق على جميع الأراضي الزراعية فى وقت واحد خلال عام ١٩٣٧
خامساً — نظم المحرمين : لا يجوز إعادة تقدير الضرائب خلال العشرة الأعوام المقررة إلا فى الحالات الاستثنائية الآتية : —

بند ١ — الأحوال المنصوص عليها فى القوانين الحالية

بند ٢ — يجوز لكل صاحب أرض أو الملاك الزراعيين ببلدة من البلاد طلب إعادة تقدير الضرائب لأطنانها إذا انحطت قيمتها انحطاطاً جسيماً أضر بحالتها الأصلية بسبب خارج عن إرادة الملاك ، وكذلك إذا ثبت أن إنتاج أراضي المنطقة قد تأثر بسبب مشروع من مشروعات الحكومة أو القوة القاهرة

وينص على تشكيل لجان لفحص شكاوى الأفراد والبث فيها وأخرى للاستئناف الشكاوى لديها ، كما ينص على تشكيل لجان أكثر أهمية لفحص شكاوى البلدة بمجتمعة واستئناف المائدة الخاصة بها

وإذا استردت تلك الأطنان مستوى إنتاجها الأصلى قبل نهاية أجل الأعوام العشرة فيجوز لوزير المالية أن يأمر بإعادة تقدير ضرائب تلك البلدة مرة أخرى

بند ٣ — يجوز لمصاحب الأرض أن يلتص إعفاء أرضه من الضريبة كلها أو بعضها لمدة سنة إذا هاف المحصول لأسباب قهرية لم يكن فى مقدور المالك دفعها كالبرد والصواعق والجراد والآفات الطارئة وكوارث الفيضانات العالية . ويقدم الطلب الى وزير المالية ليقرر ما يراه

وفى هذا الصدد يوجد أمر عال للوالى محمد على صدر فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٣١ الموافق ١٨٣٣ جاء فيه ما يلى : —

أمر حال للوالي محمد علي

« صار العفو عن مال المحصول الهايف تماماً بقدر ما تكون فيه الأطنان ، فالذا كان أحد المحاصيل في زمن يسئبل ويربى الحب ثم يهيف من تأثير دمج بسموم ، أو يقلبه الهالك ، فمن بعد التحقق أنه حقاً هاف لأحد أطنان بذلك فلا يؤخذ الخراج للفروض ، وأما اذا كان هيفان تلك المحاصيل لم يكن من قبل الله تعالى على الوجه المحرر بل بداعى نقصان خدمة الأرض كما يجب من إهمسال صاحبها فلم يحصل درجة الكمال ، ولم يحصل تحبب أى عطاء ثم تم تلب ، فمثل هذه الحالة يلزم أخذ المال حيث لا يدخل في حكم الهايف ولا يلزم العفو عن ماله . انتهى

ونلاحظ أن هذا الأمر المالى الكريم لم يصدر من القوانين المصرية اللاحقة ما ينسخه أو يلفيه ، ولا ندرى الحكمة في تجاهل هذا القانون والعمل بمقتضاه ونحن في عصر الآفات الوبائية المقرون بالحرية ، وهل يكون العدل في القرن العشرين أقل شأناً منه في صدر القرن التاسع عشر ؟

هذه المرفوعات المقررة بنص القانون وجميعها معمول بها ما عدا الأخير كما بينا ، ولهذا عند ما أصيبت البلاد بمحالة الجراد أو كارثة دودة القطن وأبادت المحاصيل فأت الرجوع الى هذا القانون العادل ، كذا عندما ابتليت البلاد بالجراد أو نزل البرد بجزء من أطنان مركز طلعا ، فأتلب زوعها بشير تقصير من الزراع

سأبدأ — العنصر الزراعى الذى : براعى في تشكيل لجان التقسيم للنوطة بتقسيم الأراضى إلى حيضان مثالة في المصدن وكذا في لجن تقدير القيمة الاجبارية للأطنان ، ضرورة وجود عنصر الهندسين الزراعيين في كليتهما ؛ وقد أغفل ذلك في تشكيل اللجان الحالية ، ويجدر مداركته فيما سينجد من التقديرات

سأبدأ — نفقات الإجهادات : براعى في عناية ضرائب الأطنان أت تكون الاجراءات التحفظية والتنفيذية بشير مصاريف إلى أدنى حد مستطاع ، وذلك

إذا ثبت أن تأخر صاحب الأرض لم يكن للمأطلة بل لأسباب قهرية
وفي هذه الحالة تمنح الحكومة للنول أوسع فرصة مستطاعة قبل الإقدام على نزع
ملكيته الزراعية وفاء للضرائب الأميرية ، وذلك اتقاء تجرده صاحب الأرض من
مصدر حياته هو وعياله

ثامناً - **مواهب التمهيد** : يراعى في تحصيل أقساط الضرائب التحقق من تمام
نضوج المحصول للبيع المادى لا الاضطرابى ، فلا يضطهد المحصول فى الحقل أو الجرن
فتتأثر الأسعار وتتهار وتضمحل الثقة بالزراوع وتتأذى للمعاملات الزراعية ويخسر المنتجعون
خسارة لا تموص بهذا الضغط الذى ضج منه الزراوع ، وخصوصاً إبان الأزمات
والحوادث الطارئة

ثامساً - **رسوم الخفر** : أن تحصل رسوم الخفر بالقرى على أربعة أقساط
بدلاً من اثنين الآن ، وإلتاء الزائد عن الحاجة من رسوم الخفر فى بعض القرى التى
يتفق أن يعين بها خفر إضافى لا مبرر له

هائشراً - **المحصلون** : أن يتناول إصلاح الضرائب إعادة تنظيم أعمال
المحصلين وتيسير مهامهم الشاقة ، ويكون من المفيد الارتفاع بمستوى ثقافتهم ، ولذا
نوصى بأن تكون مدارس المحاسبة والتجارة هى المختصة بتخريج المحصلين ، على أن
تلقى مدرسة المحصلين الحالية

وقد لاحظنا أن صيارف البلاد يعتدرون فى التكبير بحماية الضرائب والتعسف
فى التحصيل والاكتثار من الحجز الادارية بكثرة أعمالهم وعظم للسوالبات الملتاة
على عوائقهم ، حتى أن كثيراً منهم يستخدم كاتباً خاصاً يتقطع له أجره من مرتبه
المناوض ليضمنه على إنجاز عملياته العديدة فى المواعيد المقررة

هادى هشر - **موسع ضرائب البساتين** : تشجيعاً لزراعة البساتين تقرر
على أرضها ضرائب باعتبارها تزرع زراعة عادية ، على أن تحصل أقساطها فى مواسم
تصرف أثمارها لا فى مواسم الزراعة العادية

ثاني عشر — ضرائب الأطنان المرهونة : يلاحظ أن الأطنان للرهونة في فرنسا وكثير من الدول الأجنبية إنما يؤدي ضريبتها الدائن المرتهن من الفوائد التي يأخذها من المدين صاحب الأرض ، وهذا الأخير يعني من الضريبة طالما كان الرهن العقاري قائماً . وبما أن الفوائد التي يصيبها الدائنون للمرتهنون في مصر عالية جداً وتغرق نظيرتها في سائر الدول ومع ذلك لا تؤدي إلى الحكومة ضريبة إبراد ، وبما أن صافي ريع الأرض لم يعد يحتمل تلك الفوائد المالية وإلى جانبها ضريبة الأطنان ، فقد أصبح واجباً لحماية الملكية الزراعية وتخفيف تكاليفها والعمل على إنهاض قيمة الأطنان إطلاقاً أن يصدر تشريع يقضي بأن ضرائب الأطنان للرهونة قبل عام ١٩٣٥ تؤدي من طرف الدائن المرتهن ، وتسدد من يد المالك إلى الصراف ، على أن يخصم له مما عليه إلى المرتهن ، ويعمل بذلك مدة سريان التمديد الجديد لضرائب الأطنان . وإذا أدخلت الحكومة ضريبة الدخل على الأرباح والإيراد فيعاد النظر في هذا الامتياز

كلمة أخيرة

لقد أبديت بعض المقترحات التي أرجو أن تأخذ بها الحكومة في تعديل ضرائب الأطنان ، وهو أعظم عمل مالى تجريه مصر فى هذا العصر وأعتقد أن تلك الأمانى لا تنيب عن فطنة الحكومة المصرية، ولكن أردنا من تبيانها أن تعلم من لسان أصحاب الأطنان ما يعيش فى صدورهم من آلام وآمال فيجئهم نظامها المنشود وإصلاحها الموعد موافقاً لاحتياجاتهم ومطابقاً للتغير العام ولا يعزب عن البال أن صاحب الأطنان فى الواقع يتحمل عن نفسه وعن الفلاح أعباء ما يبادل عندنا ضريبة الإيراد ، فكل تخفيف عن المالك يصل أثره وبره إلى الفلاح وعياله ، وإلى القرية وسكانها

واختتم للموضوع رجاء أن يكون رائد القائمين بهذا الإصلاح العظيم حماية للبلدية الزراعية بتخفيف أعباء ضرائب الأطنان ، وقد ناءت الأرض بتكاليفها وهانت قيمة الأطنان بعد عز وإقبال . وليس أجدى فى النهوض بقيمة الأطنان إلا تخفيف الضرائب والتكاليف ، لتبقى لمصر أرضها ، ويبقى للمصريين مصدر حياتهم وتراث آبائهم وأجدادهم

يجب أن يؤدى الزراع الضرائب من فيض عطاء الأرض لامن رأس مالهم ولا من أقواتهم

إن الزراع هم الغالبية فى هذا الوطن فكل نهوض بهم ينهض بالبلد عامة ونرجو أن يكون الزراع فى مستقبلهم أسعد حظاً من ماضيهم . وفى هذا فليتنافس المتنافسون

عبد الحليم الباسى نصير



Bibliotheca Alexandrina



0498141